الحـال

(ض) : الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دالّة على هيْئة صاحبه . ونصبهُ نَصْبَ المفعول به ، أو المشبّه به [١] ، أو الظّرف ، أقوال .

ويغلب انتقالُه إلا في مؤكدة . وقيل : يشترط لزومها ، وانتقال غيرها ، واشتقاقه :

ويغني وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالته على سِعْر ، أو مفاعلة نحو : كلّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ .

وهل هو مصدر سدّ عن الحال ، أو تقدّر : « مِنْ » أو جاعِلاً ، أو حذف أو ناب [٢] ؟ أقوال . ولا يقاس خلافاً لهشام [٣] ، وسمع رفعه . ولا يُقدّم المجرُور . وجَوّزُه الكوفيّة رفْعاً . ويؤخّر العامل على الأصحّ ، أو على ترتيب كعَلّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً .

ونصب الثاني ، قال الفارسي : بالأول [٤] . وابن جنّيْ صفة له . والزجّاج : تأكيد . وأبو حيان : منصوبان بالعامل ، لأن مجموعهما الحال .

والمختار عطفٌ بفاء محذوفة لظهورها في « لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلكم باعاً فباعاً » ،

---

(١) أو المشبّه به سقط من أ .

(٢) ب ، ط : « وناب » بالواو .

(٣) في ط فقط : « لابن هشام » تحريف . وهشام بن معاوية الضّرير . سبق ذكره ١ — ١٢٤ .

(٤) ب : « قال الفارسي : الأول » .

أو على أصل ، أو فرع ، أو نوْع ، أو تشبيه ، أو تقسيم ، أو تفضيل على نفسه ، أو غيره.

* * *

(ش) : الحال يذكّر ويؤنّث . وهو فضلةٌ دالٌّ على هيئة صاحبه نحو : جاء زيد ضاحِكاً ، فـ « ضاحكاً » فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد .

وخرج بالفضلة العمدة نحو : زيد ضاحِكٌ ، وبدالّ على هيئة : سائرُ المنصوبات إلاّ المصدر النوعي .

وبصاحبه نحو : رجَعْتُ القَهْقَرى ، فإنه يدلّ على هيئة الرّجوع ، لا على هيئة الصاحب .

ولا يقدح في جَعْلِه فضلة عدمُ الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو : « وإذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جبّارين »[1] ، لأنه عارض ، كما لا يَقْدَحُ في العُمدة عروض الاستغناء عنه .

واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال ؟ فقيل : نصب المفعول به ، وقيل : نصب الشّبيه بالمفعول به ، وهو[٢٣٧] الأرجح . وقيل : نصب الظروف ، لأن الحال يقع فيه الفعل ، اذ المجيء في وقت الضّحك ، أو الإسراع مثلاً ، فأشْبَهَتْ ظرْف الزّمان .

وردّ بأن الظّرف أجنبيّ من الاسم ، والحال هي الاسم الأوّل .

والغالب في الحال المبيّنة أن تكون مُنْتَقِلةً ، أي وصفاً غير لازم . وقد تكون ثابتة نحو : « أنْزَلَ إليْكُمُ الكتابَ مُفَصّلاً »[2] . « قائماً بالقِسْط »[3] . « خلَقَ اللهُ الزّرافةَ يَدَيْها أطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا » . ولد زيدٌ قصيراً . خُلِق أشْهَلَ[4] .

---

(١) الشعراء ١٣٠ . (٢) الأنعام ١١٤ .

(٣) آل عمران ١٨ .

(٤) في أ فقط : « ولد زيد قصيراً أحمق أشهل » . والشّهلة في العين بضم الشين : أن يشوب سوادَها زُرْقَةٌ .

أمّا المؤكدة ، فلا يغلب فيها الانتقال ، بل هو والثّبوت فيها كثيران نحو : « وهو الحَقُّ مُصَدِّقاً » (١) « وأَنَّ هَذا صِراطِي مُسْتَقِيماً » (٢) . « ولا تَعْثَوْا في الأَرْض مُفْسِدينَ » (٣) . « وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً » (٤) . « فَتبسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا » (٥) .

وقيل : لا تكون المبنيةُ إلاّ مُنْتَقِلَةً (٦) ، وما ورد من الثابت كالأمثلة السّابقة محمولٌ على المؤكدة ، لأنه في حكم المعلوم . وقيل : لا تكون المؤكدة إلاّ غير مُنْتَقِلة .

[ما يغني عن الاشتقاق]

والغالِبُ في الحال : أن تكون وصْفاً مُشْتَقّاً ، إمّا من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول ، او من الاسم غير المصدر ، كأظفر من الظُّفُر ، ومُسْتَحجر من الحَجَر ، ومُسْتَنْسَر من النَّسْر . ويغني عن الاشتقاق أمور :

أحدها : وصفه نحو : « فَتمَثّل لها بَشَراً سَوِيّاً » (٧).

الثّاني : تقدير مضاف قبله كقولهم: « وقع المُصْطَرِعَان عِدْلَيْ عَيْر »(٨) أي مِثْل : عِدْلَيْ .

---

(١) البقرة ٩١ .
(٢) الأنعام ١٥٣ .
(٣) البقرة ٦٠ .
(٤) مريم ١٥ .
(٥) النمل ١٩ .
(٦) أ فقط : « ولا تكون مبنية إلاّ منتقلة » .
(٧) مريم ١٧ :
(٨) هذا مثل . والعَيْر : الحمار وَحْشِيّاً كان أو أهليّاً . والمعنى : أيْ مصطحِبَيْن اصطحابَ عِدْلَي حمار حين سقوطهما . على أن اللّقانيّ قال : الأقرب أن « عِدلَيْ » مفعول مطلق ، وأصله : =

الثّالث : دلالة على سِعْرٍ نحو : بِعْتُ الشّياهَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ قفيزاً بدرهم ، والدّار ذِراعاً بدرهم ، أي مُسَعَّراً .

الرّابع : دلالته على مفاعلة ، نحو : كلمته فاه إلى فِيَّ ، أي مُشافهةً ، وبعتُه يداً بيد ، أي مُناجزَةً ، ورأساً برأس ، أي مُماثَلَةً .

وقد اختلف في إعراب : كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ . فمذهب سيبويه : ما ذُكِر أنّهُ حالٌ على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر ، أي مُشافَهَةً الموضوع موضع الحال ، أيّ مُشافِهاً .

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقُلُه العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نَكِرةً كما قال سيبويه ، ولا بدّ أن يكون له مصدر من لفظه ، كالدّهن ، والعَطاء ، وفاه إلى فِيَّ ليس كذلك .

ومذهب الأخفش أن أصله : منْ فيه إلى فِيّ ، حذف الجار فنصب كقوله : « ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاح »[1] ، أي على عُقْدِه[2] .

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفَ الجرّ[3] ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلّم فَمُهُ ، لا فم المُكَلَّم[4] ، ولو كان معنى « مِنْ » مقصوداً لقيل : مِنْ فيه إلى فيه ، إذا أُظْهِرَتْ[5] ، وفيّ إلى فيه ، إذا قُدِّرَتْ .

= وقوعاً مثل وقوع عَدِلَيْ عَيْر ، إذْ النّيابة إنما تكون بين متضافين أو موصوف وصفته » . أنظر التوضيح لابن هشام ، وحاشية يس ١ : ٣٧٠ .

(١) البقرة ٢٣٥ .

(٢) أ ، ب : « عقده » بالهاء .

(٣) أ ، ب : « حذف الخبر » وهو لا يتفق مع أسلوب النّصّ .

(٤) هذا ردّ المبرّد بأنه تقدير لا يُعْقَل ، لأن الإنسان لا يتكلّم من « في » غيره . أنظر (حاشية يس ١ : ٣٧٠) .

(٥) أي : « مِنْ » .

وقد ورد في الحديث « أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فيّ » ومَبْدأ الإقراء من فم النَّبي ﷺ على ما هو الظّاهر [١] في الغاية .

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلَةَ ، فلما تضمّن كَلَّمْتُهُ معنى : كلَّمْتني وكلّمته صحّ ذلك ، لأن كلمني « من » فيه صحيح أي لا بواسطة ، ولا بكتابة ، والعرب إذا ضمّنَتْ شيئاً معنى [٢] شيء علّقت به ما يَتَعَلَّق بذلك الشيء .

ومذهب الكوفيّين : أن أصله : كلمته جاعلاً فاهُ إلى « فيّ » ، فهو مفعول به .

ومذهب الفارسيّ : أنه حال نائبة مناب : « جاعِلاً » ، ثم حذف ، وصار العاملُ فيها : « كلَّمته » .

ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السّماع ، فلا يقال : كلّمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْني .

وأجاز هشام [٣] : القياس عليه ، فأجاز : ماشيْتُه قَدَمَهُ إلى قَدَمي ، وكافحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهي ، وصارعْتُهُ جَبْهَتَهُ على جَبْهَتي ، وجاورْتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتي ، وناضلْتُه قَوْسَهُ عَنْ قَوْسي ، ونحو ذلك .

وَرُدّ : بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق ، ومَعْرفةٍ موقع نَكِرَة ، ومُرَكّب موضع مُفْرَد ، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

وسمع : كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية .

ولا يجوز تقديم : « إلى في » على « فاه » ، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريين ، لأن الجار للتبيين كـ « لك » بعد : « سَقْياً » وهو لا يقدّم .

---

(١) ط فقط : « على ما هو ظاهر » .

(٢) أ : « شيئاً من شيء » .

(٣) أ ، ب : « ابن هشام » تحريف ، صوابه من أ ، ط والصّبان ٢ : ١٧٢ ، والخضري ١ : ٢١٤ .

وجوّز الكوفيّة تقديمه إذا رفع ، ويجوز تقديم كليهما ، وتأخير العامل ، فيقال : فاهُ إلى فِيَّ كلمتٍ زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرّف العامل .

واتفق الكوفيون على مَنْعه ، وتبعهم بعضُ البصريّين ، وعُزِي لسيبويه أيضاً ، لأنها حال متأوّلة لم تَقْوَ قُوّة غيرها [١] ، ولم يسمع فيها تقديم .

ولو قيل : فوه إلى فِيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيّين .

قال أبو حيّان : ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك ، والقياسُ يَقْتضي الجواز .

الخامس : دلالته على ترتيب نحو : ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً ، أي مرتّبين واحداً بعد واحد ، وعلَّمْتُهُ الحِسَاب باباً باباً ، أيّ مفصّلاً ، أو مصنّفاً . وفي نصب الثاني من المكرّر خلاف :

ذهب الفارسي : إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جنّيْ : إلى أنه في موضع الصّفة للأول ، وتقديره باباً ذا باب ، حذف « ذا » [٢] . وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جرَيان الأول ، كما تقول زيد عمروٌ ، أي مثل عمرو . وقيل : هو صفة له بلا تقدير ، لأن التفصيل لا يفهم[٢٣٨] بالأوّل وحده . وقال الزّجّاج : الثاني تأكيد للأوّل ، قيل : وهو أولى ، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم .

وأمّا التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع . وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأوّل .

وقال أبو حيّان : الذي أختاره أنّ كلَيْهمَا منصوبٌ بالعامل السّابق ، لأنّ مجموعَهُما هو الحال ، لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل

---

(١) أ : « لم يعرفوا غيرها » ، تحريف .

(٢) « ذا » سقطت من ط :

في الحاليّة ، إذ الحاليّة [١] مستفادةٌ منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب .

ونظير ذلك قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة ، وإنما حصل الخبر بمجموعهما ، فلما نابا مناب[٢] المفرد الذي هو (مزّ) أُعْرِبا إعرابه قال : ولو ذهب ذاهبٌ : إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف التاء ، أيْ رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف ، لأن المعنى : ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلّمتُهُ الحساب باباً بعد باب .

قلت : وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث : « لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ باعاً فباعاً » [٣] .

قال أبو حيّان : والتّكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب ، ونحو ذلك .

السّادس : دلالته على أصالة الشيء نحو : « أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً » [٤] وهذا خَاتَمُكَ حَدِيداً ، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً .

السابع : دلالته على فَرْعِيّتِهِ نحو : هذا حديدُك خاتَماً .

الثّامن : دَلالَتُه على نَوْعِيّته نحو : هذا مالُك ذهباً .

التّاسع : دلالته على تشبيه نحو : كرّ زيدٌ أسداً ، أي مُشْبِهاً أسداً .

العاشر : دَلالَتُه على تقسيم نحو : أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أخْماساً .

الحادي عشر : دلالته على تفضيل نفسه باعتبارين نحو : هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً .

---

(١) أ ، ب : « والحاليّة » بالواو تحريف .

(٢) ط : « نابا منابا المفرد » ، تحريف .

(٣) أنظر ابن ماجة الجزء الثامن : « كتاب الفتن » باب ١٧ .

(٤) الإسراء ٦١ .

الثاني عشر : دلالته على تفضيل على غيره ، ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو : أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً .

[ورود الحال مصدراً]

(ص) : وورد مصدراً ، فأوّل بوصْف . وقيل : بحذف مضاف . وقيل : مفعول مطلقٌ لما قبله . وقيل : لمقدّر هو الحال .

ولا يقاس ، ولو نوّع الفعل في الأصحّ نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وزهيرٌ شِعْراً ، والمختار أنهما تمييزان . وأمّا عِلْماً فعالِمٌ ، والمختار مفعول به وقيل : مطلق . ورفعه لغة ، فإن عرّف فراجح .

والنصب مفعول به ، أو به ، أو مطلق أقوال . ولا يقع «أنَّ» أو «أنْ» والفعل حالاً خلافاً لابن جِنِّيٍّ .

(ش) : ورد الحال مصدراً بكثرة ، قال أبو حيّان : وهو أكثر من وروده نَعْتاً ، فمنه : «ثُمّ ادْعُهُنّ يأتينَك سَعْياً» (١) . «يُنْفِقُون أَمْوَالَهُمْ باللَّيْلِ والنّهار سِرّاً وعلانيةً» (٢) . «ادْعُوه خَوْفاً وطَمَعاً» (٣) . «إنِّي دَعَوْتُهم جِهَاراً» (٤) .

وقالوا : قتلتُهُ صَبْراً ، وأتيتُه رَكْضاً ومشياً وعَدْواً ، ولقيته فَجْأةً وكِفاحاً وعيانا ، وكلّمته مشافهةً ، وطلع بغتةً ، وأخذتُ ذلك عنه سَماعاً ، فاختلف النحويّون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع .

---

(١) البقرة ٢٦٠ .

(٢) البقرة ٢٧٤ ، وفي النسخ الثلاث : «ينفقون أموالهم سرّاً وعلانية» بإسقاط «بالليل والنهار» تحريف ، إذا كان المراد بها الآية القرآنية .

(٣) الأعراف ٥٦ .

(٤) نوح ٨ :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتَقّ ، أي : ساعياً وراكِضاً ، ومُفاجئاً ، وَمُسِرّاً ، ومُعْلِناً ، وخائفين ، وطائعين ، ومجاهراً ، ومصبوراً ، وكذا الباقي .

وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان رَكْض ، وسَيْر عَدْوٍ ، ولِقاء فَجْأة .

وقيل : هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعْي ، وذَا فَجْأة .

وقيل [1] : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيّة وعليه الكوفيون . وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال ، أي أتيت أركُضُ رَكْضاً ، وعليه الأخفش والمبرّد .

وأجمع البصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلاّ ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتّكاءً [2].

وشذّ المبرّد ، فقال : يجوز القياس . واختلف النّقل عنه ، فنقل عنه قوم : أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو : أتيته سرعة .

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها :

الأوّل : ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال نحو : أنت الرَّجُل عِلْماً ، أي الكامل في حال علم ، فيقال : أنت الرَّجل أدباً ، ونُبْلاً ، وحِلْماً .

قال أبو حيّان : وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال : أنت الكاملُ من حَيْثُ العِلْم ، لأن اطلاق الرجل بمعنى الكامل معروفٌ ، والأصل : أنت الكامِل عِلْمُه .

---

(١) من قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة » إلى قوله : « وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر » سقط من أ .

(٢) في أ : « ولا أجبتك وزيداً بكاء » تحريف وفي ط : « ولا ضحك زيد بكاء » تحريف صوابه من ب :

الثّاني : ما وقع بعد خبر يُشبّهُ به مبتدؤه نحو : أنت زهيرٌ شِعْراً ، فيقال : أنت حاتِمٌ جوداً ، والأحنف حِلْماً [١] ، ويوسُفُ حُسْناً .

قال أبو حيّان : والتّمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصّوا على أنه تمييز في [٢٣٩] قولك : زيدٌ القمرُ حُسْناً ، وثوبك السّلق [٢] خُضْرَةً .

الثّالث : ما وقع بعد أما نحو : أمّا عِلْماً فعالمٌ ، والأصل فيه : أنّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلْم وغيره ، فقال الرجل للواصف : أمّا عِلْماً فعالِمٌ ، يريد : مهما يُذْكَرُ إنسانٌ في حَالِ عِلْم فالذي وصفت عالِمٌ كأنه مُنْكِرٌ ما وصَفَه به من غَيْر العِلْم ، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشّرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشّرْط . ويقال : قياساً عليه : أمّا سِمَناً فَسَمِينٌ ، وأما نُبْلاً فَنَبِيلٌ .

وذهب بعضهم [٣] : إلى أنّ نصبَ « عالِماً » في هذا المثال على أنه مَفعول به بفعل الشّرط المقدّر ، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى ، فكأنه قال : مهما تذكرُ عِلْماً فالذي وصف عالم .

وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره السّيرافي وابن مالك ، قال : لأنه لا يَخْرُج منه شيءٌ عن أصله إذْ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله ، ووضعه موضع اسم الفاعل ، ولأنه ورد فيما ليس مصدراً ، سمع : أمّا قُرَيْشاً فأنا أفْضَلُها ، وأما العَبِيدَ فذو عبيد .

وذهب الأخفش : إلى أنّه مفعولٍ مطلق مؤكد لناصبه ، وهو « عالم » المؤخّر ،

---

(١) ب : « والأحنف عِلْماً » تحريف . صوابه من ب ، ط لأن الأحنف ضرب به المثل في الحِلْم لا في العلْم . وفي أ : « ومعاوية حلْماً » مكان : « الأحنف » .

(٢) السّلق – نبات معروف . وفي أ : « تر بك أليق حضرة » تحريف :

(٣) في أ : « وقيل » مكان : « وذهب بعضهم » :

والتقدير : مهما يَكُن مِنْ شيءٍ فالمذكور عالِمٌ عِلْماً » . فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في : « فأمّا اليَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ »[1] . والأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيء فاليتيمَ لا تَقْهَرْ .

ورفْعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم . قالوا : أمّا علماً فعالِمٌ مع ترجيحهم النّصْب .

فإن وقع بعد « أمّا » معرفة ، فالأرجح عند الحجازيين رفعه ، وأوجبه بنو تميم نحو : أمّا العِلْم فعالِمٌ ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز .

ووجَّههُ سيبويه بأنه مفعول له ، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر ، لأنه مؤكّد ، والمؤكد لا يكون معرفة .

وذهب الأخفش : إلى أنه مفعول مطلق ، والكوفيون ومَنْ وافقهم : إلى أنه مفعول به كالقولين في المُنَكّر[2] .

ومذهب سيبويه : أنّ أنْ والفعل ، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً ، لأنّ العرب أجرتها مُجْرَى المعارف في باب الإخبار بكان ، ولأنّ أنْ للاستقبال ، والمستقبل[3] لا يكون حالاً .

وأجازه ابن جنيّ وخرّج عليه قوله :

٩٣٠ ـ وقالوا لها لا تُنْكِحيه فإنّـــه لأوّل نَصْلٍ أنْ يلاقِيَ مَجْمَعَا[4]

[تنكير الحال]

(ص) : مسألة : يجب تنكيره ، وثالثها : لا ، إن كان فيه معنى الشّرط ، وورد

(١) سورة الضّحى ٩ . (٢) أ : « في المنكور » .

(٣) ط : « والمستقل » تحريف .

(٤) لتأبط شرّاً . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ : ١٤٩ .

باللاّم والإضافة ، وعلَماً فمؤول . ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً [١] لضمير سابق ، وتجعله بنو تميم توكيداً ، وكذا مركّبة في الأصحّ . والأصح أن « وحده » موضع مصدر حال . وقيل : مصدرٌ بحذف الزّيادة . وقيل : مِنْ : وحد . وقيل : لا فعل له ، وقيل : نصب ظرفاً ، وقيل : بمضمر .

(ش) : يجب في الحال التّنكير ، لأنها خبر في المعنى ، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها ، أو خفاء إعرابها ، هذا مذهب الجمهور .

وجوّز يونس والبغداديّون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الرّاكِبَ قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك .

وقال الكوفيّون : إذا كان في الحال [٢] معنى الشّرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو : عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المُسِيءَ ، التقدير : إذا أحْسَنَ أفضل منه إذا أساءَ . وأنت زيداً [٣] أشهر منك عَمْراً أي : إذا سمّيتَ . وسمع : لذُو الرّمّة ذَا الرّمةَ أشهر منه غيلانَ [٤] .

فإن لم يكن فيها معنى الشّرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللّفظ نحو : جاء زيدٌ الرّاكبَ [٥] . والأولون ، قالوا : المنصوب في الأول بتقدير : إذا كان ، وفي الآخرَيْن بِفِعْل التّسمية .

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : مررت بهم الجمّاءَ الغَفِيرَ [٦]

---

(١) ط فقط : « مضاف » بالرفع .

(٢) أ : « إذا كان في الفعل » تحريف .

(٣) ط : « وأنت زيد » بالرفع تحريف .

(٤) غيلان اسم ذي الرمة . انظر اللسان (غيل) . وفي أ : « عيلان » بالعين المهملة تحريف :

(٥) إذْ لا يصح : جاء زيدٌ إنْ ركب .

(٦) أ فقط : « مررت بهم الجمّ الغفير » .

٩٣١ – • فأرسلها العراك [١] •

وادخلوا الأوّلَ فالأولَ ، وقرىء : « ليخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ » [٢] وهي مؤولة على زيادة اللاّم .

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو : « تفرّقوا أيادي سَبأ [٣] » فأوّل بتقدير : « مِثْل » أو « تبدّداً لا بقاء معه » ، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي ، فأول بتقدير جاهِداً ، ومُطِيقاً ، ومُنْفَرِداً . ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِه ، أي : عائِداً [٤] .

ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو : مررت بهم ثَلاَثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُم ، أو عَشَرَتَهُمْ ، وتأويله عند سيبويه : أنّه في موضع مصدر ، وضع موضع الحال ، أي مُثَلَّثاً أو مُخمّساً لهم .

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً ، فعلى هذا يقدر بـ « جميعهم » ، وعلى الأول بـ « جميعا » .

وهل يجري ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا ، والصّحيح : الجواز ، فيقال : جاء القوم خَمسةَ عَشَرَهم ، والنِّسْوة خَمْسةَ عَشَرَتهنّ بالنّصب .

---

(١) قطعة من بيت للبيد . والبيت بتمامه :

فأرسلها العراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفقْ على نَغَصِ الدِّخال

من الشواهد التي أغفلها الدرر . انظر ديوان لبيد ٨٦ ، والخزانة ١ : ٥٢٤ ، وابن يعيش ٢ : ٦٢ . وفي النسخ الثلاث : « وأرسلها العراك » .

(٢) سورة المنافقون ٨ .

(٣) هذا مثل . ويروى : « أيدي سبأ » . قال ابن هشام: وإنما سكنت الياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في معد يكرب ، انظر « المغني » مبحث « إذا » .

(٤) « أي عائداً » سقطت من أ .

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلَم ، قالوا : جاءت الخيلُ بَدادِ ، وبداد علم جِنْس ، فأوّل بمتبدِّدةً .

وفي « وحده » مذاهب : قال سيبويه والخليل : هو [٢٤٠] اسمٌ موضوع موضع المصدر ، الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع مُوحِّداً [١] في المُتَعدِّي ، ومتوحِّداً في اللاّزم .

وقال قوم : إنه مصدر على حذف حروف الزّيادة من إيحاد واقع موقع الحال . وقال آخرون : انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأخُوّة . وقيل : إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع : وَحِدَ يَحِدُ [٢] . وقال يونس وهشام : إنه منصوب انتصاب الظّرف ، فيجري مجرى « عنده » .

والأصل في جاء زيدٌ وحْدَهُ : على وحده ، حُذِف الجارّ ، ونصب على الظّرْف . وسمع : جَلَسا عَلَى وَحْدَيْهِما [٣] .

والتقدير في : زيد وحده : زيد موضع التَّفَرُّد ، وهذا المثال مسموع ، وهو أقوى دليل على ظرفيّته حيث جعلوه خبراً لا حالاً ، إذْ لا يجوز : زيد جالساً . وقيل : إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر ، أي وَحِدَ وَحْدَهُ ، كما قالوا : زيدٌ إقْبالاً وإدْباراً أي : يُقْبِل ، ويُدْبِر .

* * *

(ص) : مسألة : لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداءً . قال أبو حيّان :

---

(١) ط : « موجوداً » .

(٢) وَحِدَ : كَعَلِمَ ، ووَحُدَ كَكَرُمَ ، انظر اللسان (وحد) .

(٣) ط : « وحدتهما » تحريف . صوابه في اللسان ، و أ ، ب . وفي اللسان (وحد) « وجلسا على وحْدَيهما » .

ودونه قياساً . وقيل : يختصّ بالوصف . وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم ، أو يكن جملة بالواو . والأصح أنه في نحو : فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ ، لا ضمير الظّرف .

ويجيء من المضاف إليه [1] معموله . قال الأخفش وابن مالك : أو جُزْؤُهُ أو كَجُزْئِه . وبعضهم مطلقاً .

وفي مجيئه من المنادي : ثالثها يجوز مُؤَكّدة ، لا مُبيّنة .

[صاحب الحال]

(ش) : لما كانت الحالُ خبراً في المعنى ، وصاحبُها مُخْبَراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها . ومن النّادر قولهم : « عليه مائةٌ بيضاً » ، و « فيها رجلٌ قائماً » . واختار أبو حيّان : مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، وإن كان دون الإتباع في القوّة [2] .

ومن المسوّغات : النّفي كقوله تعالى : « وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ ولَهَا كِتابٌ مَعْلُوم » [3] .

والنهي نحو :

٩٣٢ ـ لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لحِمام [4]

---

(١) « إليه » سقطت من ط .

(٢) أ : « العزة » مكان : « القوّة » تحريف .

(٣) سورة الحجْر ٤ وقد سقطت من ط كلمة : « معلوم » .

(٤) لقَطَرِيّ بن الفجاءة من شواهد : الأشموني ٢ : ١٧٥ ، وابن عقيل ١ : ٢١٦ .

والاستفهام : نحو :

٩٣٣ – • يا صَاح هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فَتَرَى [١] •

والوصْفُ نحو : « فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً » [٢] . وبالآية رُدَّ على مَنْ قال : إنه لا يجوز الاّ أنْ تكون النّكرةُ موصوفةً بوصفين .

والإضافة : نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيّامٍ سَواءً » [٣] ، « وحَشَرْنا عَلَيْهِم كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً » [٤] .

والعملُ نحو : مررت بضارب هِنْداً قائِماً . وقيل : لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً .

فإنْ قدّم الحال على صاحبه النّكرة جاز ، وإنْ لم يكن له مسوّغ [٥] تخلّصاً من تَقَدّم الوصف نحو : هذا قائِماً رجلٌ .

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحو : « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِها » [٦] .

٩٣٤ – • مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُون بي [٧] •

---

(١) لرجل من طيء لا يعلم اسمه . وعجزه :

• لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِها الأَمَلاَ •

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢١٦ ، والأشموني ٢ : ١٧٦ وفي ط « فيرى » بالياء تحريف صوابه في أ ، ب والدرر وكتب الشواهد .

(٢) سورة الدخان ٤ ، ٥ . (٣) سورة فصّلت ١٠ .

(٤) سورة الأنعام ١١١ .

(٥) ب : « وإن لم يكن مسوّغ » بإسقاط : له » . ط : « وإن لم يكن مسموع » تحريف .

(٦) سورة البقرة ٢٥٩ وقد سقطت : « على عروشها » من أ ، ب .

(٧) لمجنون ليلى ، وعجزه :

• فهل إلى ليلى الغداة شفيعُ • =

وظاهر كلام سيبويه : أنّ صاحب الحال في نحو : « فيها [١] قائماً رجلٌ » هو المبتدأ ، وصححه ابن مالك .

وذهب قومٌ : إلى أن صاحبه الضّمير المستكِنّ في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلاّ من الفاعل والمفعول .

وزعم ابن خروف : أنّ الخبر إذا كان ظرفاً ، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلاّ إذا تأخر ، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه ، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد ، ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما يفعل ذلك مع المتأخّر .

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ، لأنّ المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف ، وواقعٌ منه موقع التنوين .

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحِبَ حال ، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو : « إلَيْهِ مَرْجِعُكُم جَمِيعاً » [٢] . وعَرَفْتُ قِيامَ زيدٍ مُسْرِعاً .

وجوّز بعض البصريين ، وصاحب « البسيط » مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلَقاً ، وخرّجوا عليه : « أنّ دابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ [٣] » ، وقوله :

٩٣٥ – • حَلَقُ الحديد مُضَاعَفاً يَتَلَهَّبُ [٤] •

= ديوانه ١٩١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ٨٤٢ يذكر أنه لقيس بن ذريح ، وعجزه في روايته :

• فهل لي إلى لُبْنَى الغُداةَ شفيعٌ •

(١) « فيها » سقطت من أ .

(٢) سورة يونس ٤ . (٣) سورة الحِجْر ٦٦ .

(٤) لزيد الفوارس . وصدره :

• عوذٌ وَبُهْثَةُ حاشِدُونَ عَلَيْهِمُ •

الخزانة ١ : ٥١٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ١٦٧ ، ٢ : ٣٢٧ .

وجوّزه الأخفش وابن مالك ان كان المضافُ جُزْأً ما أضيف إليه ، أو مِثْل جُزْئِه نحو : « مَا في صُدُورِهِمْ مِنْ غلٍّ إخْوَاناً »[١] . « ملّة إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً »[٢] ، لأنه لو استغني به عن المضاف ، وقيل : ونَزَعْنَا[٣] ما فيهم إخْواناً . واتّبعَ إبراهِيمَ حَنيفاً لصحّ .

وردّه أبو حيان وقال : إن النصب في « إخواناً » على المَدْح ، و « حَنيفاً » حال من « مِلّة » بمعنى دِينٍ ، أو من الضمير في « اتّبعْ » . قال : وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وعامِل المضاف إليه اللام ، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال .

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب[٤] .

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص) : ويقدّم على صاحبه ، لا مجرور بإضافة ، وقيل : إلاّ بوصف ولا منصوب بكأنّ ، وليت ، ولَعَلّ ، وفعل تعجّب [٢٤١] ولا ضمير متّصل بصلة أل أو حَرْف . ويجب إن أضيف لضمير ملابسه . قيل : أو قُرِن بإلاّ . ومنعه البصريون

---

(١) سورة الحجْر ٤٧ . (٢) سورة النساء ١٢٥ .

(٣) « ونزعنا » سقطت من أ .

(٤) في أ : « بعد مذاهب » بياض . وفي ب : بياض مشار إليه : بـ « كذا » وليس في ط إشارة إلى هذا البياض وأسلوب النّصّ يشير إلى أن النّص ناقص . وفي الأشموني ٢ : ١٨٠ عند حديثه عن العامل المعنوي في الحال علّق الصّبان على ذلك بقوله : « والعوامل المتضمّنة ما ذكره عشرة ، ذكر المصنف والشارح منها تسعة ، وأسقطا النداء نحو :

• يا أيها الرّبعُ مَبْكِيّاً بساحَتِه •

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف ، فقد منعه بعضهم ، وإن كان في الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز » .

على مجرور بغير زائد . وثالثها : إلا الضّمير والفعليّة . والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ، ومنصوب . وقيل : إلاّ الفعليّة .

(ش) : الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر . ويجوز تقديمها عليه ، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله :

٩٣٦ – فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الغَمَامِ ، ودَيْمةٌ تَهْمِي [١]

أم منصوباً كقوله :

٩٣٧ – • وَصَلْتَ ولم أَصْرِمْ مسبين أُمْرَتِي • [٢]

أم مجروراً بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحدٍ ، وكفى مُعيناً بزيد . أو أصليٍّ نحو : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ كافّةً لِلنّاسِ [٣] » هذا هو الأصحّ في الجميع .

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديمُ الحال عليه : كعرفْتُ قِيامَ هندٍ مُسْرِعةً ، فلا يقدّم « مسرعة » على « هند » ، لئلاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا على « قيام » الذي هو المضاف ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصِّلة من الموصول ، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته .

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال ، أم غير محضة نحو : هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في « الجامع » : إنه الأصحّ .

وأجاز ابن مالك في الثاني : تقديم الحال على المضاف ، لأن الإضافة في نية الانفصال . كذا ذكره في « شرح التسهيل » ، لكنه نقل ذلك في « شرح العُمْـــدة » عن بعض النحويّين ، وقال : المنع عندي أوْلى .

---

(١) لطرفة بن العبد . ديوانه ١٢١ ، وروايته : « بلادك » مكان : « ديارك » .

(٢) في الدرر ١ : ٢٠١ : ليس له تتمة ولا قائل معروف . وفي أ : « مسبين أموالي » .

(٣) سورة سبأ ٢٨ .

ومنع أكثر النحويين ، منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، سواء كان ظاهراً أو ضميراً ، فمنعوا : مررت ضاحكةً بهند ، ومررت ضاحكاً بك ، وتأوّلوا الآية بأن « كافّة » حال من الكاف ، وعلّلوا المنع بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ [1] لتعلّقه بصاحبه ، فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل ، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عِوَضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير ، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو : زيدٌ في الدار مُتّكِئاً ، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا .

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو : مررت تضحك بهند ، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم .

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ ، وليس كذلك ، فقد قال بالجواز مطلقاً : الفارسيّ ، وابن كَيْسان ، وابن بُرْهان ، وصحّحه ابن مالك .

ومنع الكوفيون التّقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافِعُه ، فلا يجيزون : مسرعاً قام زيد . ويجيزون : قام مسرعاً زيدٌ ، لتقدم الرافع .

ومنع الكوفيّون أيضاً التّقديم على المنصوب الظاهر ، سواء كان الحال اسماً ، أو فعلاً ، فلا يجيزون : لقيت راكبةً هنداً ، ولا لقيت تركب هنداً ، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً ، وما بعده بدل منه .

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً ، لانتفاء توهّم المفعوليّة ، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به .

---

(١) أ : « ص » مكان : « ثان » تحريف . و «ثان» أي تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك : « انظر الصّبان ٢ : ١٧٦ » .

وفي « شرح العمدة » لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان ، أو لَيْتَ ، أو لَعلّ ، أو فعل تعجب ، أو اتّصل بصلة « أل » نحو : القاصِدُك سائلاً زيدٌ ، أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو : أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً ، ولم يتعرض لذلك في « التسهيل » .

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو : جاء زائراً هندٌ أخوها [1] ، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه .

وجَعَل قَوْمٌ من ذلك اقْتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو : ما قَدِمَ مُسْرِعاً إلاّ زيدٌ .

[تقديم الحال على عامله]

(ص) : وعلى عامله . وثالثها يمنع في نحو : راكباً زيدٌ جاء . ورابعها : إن كانت من ظاهر . وفي المؤكدة خلاف المصدر . ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف ، أو صلة لأل ، أو حرفاً [2] أو مصدراً . قال ابن مالك : أو نعتاً ، أو أفعل تفضيل ، أو اتصل بلام ابتداء ، أو قسم ، أو أفهم تشبيهاً خِلافا للكسائي ، أو ضُمِّن معنى الفعل ، لا حروفه ، كإشارة ، وتنبيهٍ ، وتمنٍّ ، وترَجٍّ أو قرن الحال بالواو . وثالثها : يجوز إن كان فعلاً .

(ش) : في تقديم الحال على عاملها مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الجَرْمِيّ تشبيهاً بالتمييز .

والثاني : الجواز [٢٤٢] مطلقا إلاّ ما يأتي استثناؤه ، وهو الأصحّ ، وعليه الجمهور

---

(١) أ : « جاء زائر أجرها » تحريف ، ب « جاء زائر هند أخوها » تحريف أيضاً صوابهما في ط .
(٢) ب ، ط : « أو حرف » بالرفع .

قياساً على المفعول به ، والظّرْف .

والفرق بينه وبين التمييزْ أن الحال يقتضيها الفعل بوجْهٍ ، فقدّمت كما تُقدَّمُ سائر الفضلات ، وقد ورد به السّماع ، قال تعالى: « خُشَّعاً أبْصارُهم يَخْرُجُونَ »[1] .

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره ، مؤكّدة أم غير مؤكدة . وفي المؤكّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّدة .

ومنع الأخفش : راكباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثّالث .

والرّابع : وعليه الكوفيّون : إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت ، والرافع قبلها ، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً ، فلا يجوز : راكباً جاء زيدٌ ، لأنها عندهم في معنى الشّرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظّاهر لفظاً ورُتْبَةً .

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرُها ، وتوسيطُها ، وتقديمُها على الرّافع والمرفوع معاً نحو : قائماً في الدّار أنت ، وراكباً جئت . وإن كانت من منصوب ظاهر ، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول . أو مضمر جاز التّقديم نحو : ضاحِكاً لقيتني هند ، وضاحِكاً مرّت بي هند .

[صور لا يجوز فيها تقديم الحال على عاملها]

وعلى الأصح يستثنى صُوَر لا يجوز فيها التقديم :

منها : أن يكون العامِلُ فعلاً غير متصرف نحو : ما أحسنَ هنداً [2] متجرّدةً ،

---

(١) سورة القمر ٧ ، وفي أ ، ب : « خاشعاً أبصارهم يخرجون » وهي قراءة صحيحة لأنه قرأ بها أبو عمر وحمزة والكسائي . انظر كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٦١٨ ، والحجة لابن خالويه ٣١٠ وفي ط : « خاشعة أبصارهم يخرجون » تحريف .

(٢) ب : « ما أحسن هند » بالرفع ، تحريف .

فلا يقال : متجرّدةً ما أحسن هنداً . أو صفةٌ غير مَحْضَةٍ [١] .

أو صلة لأل نحوِ : الجائي مسرعاً زيد . فلا يجوز أل مسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها ، فيقال : مَنْ الّذي خائفاً جاء .

أو صلةً لحرف مصدريّ نحو : يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعاً ، فلا يجوز أنْ مُسْرعاً يقوم زيد .

أو مصدراً نحو : يعجبني رُكوب الفرَس مُسْرجاً . أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبةٍ فَرَسُهُ مكسوراً سَرْجُها ، فلا يقال : برجلٍ مكسوراً سَرْجُها ذاهبةٍ فَرسُهُ ، كذا قاله ابن مالك .

وقال أبو حيّان : إنه غفلةٌ منه ، ونصوص النّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به ، وحالٍ ، وظرفٍ ، ومصدرٍ ونحوها ، وإنما منعوا تقديمَ المعمول على المنعوت ، لا على النعت العامل فيه ، فيجوز في : مررت برجل يركب الفَرَس مُسْرجاً : مررت برجل مسرجاً يركب الفرس ، ولا يجوز : مررت مسرجاً برجل يركب الفرس . قال : وأمّا المثال الذي ذكره [٢] فلم يمتنع فيه تقديم : « مكسوراً سَرْجُها » من جهة أنّ العامل في « مكسوراً » النّعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسّره .

وقد نصّ النّحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة ، وما أشبهها ، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال ، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمر ما بعده .

ومن الصُّور المستثناة : أن يكون العامل أفعل التّفضيل نحو : زيدٌ أكفَوْهم [٣]

---

(١) أ : « غير مختصّة » ، تحريف . انظر الأشموني ٢ : ١٨٠ .

(٢) في أ : « وأمّا المثال الذي تقدّم » .

(٣) في النسخ الثلاث : « زيد أكفاهم ناصراً » تحريف .

ناصِراً ، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فأشبه الجوامد .

أو متّصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم نحو: لأصْبِرُ مُحْتَسِباً، واللهِ لأقومَنَّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، وزيدٌ زهير شعراً ، وزيدٌ الشّمسُ طالعةً . والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين .

وأجاز الكسائي التقديم ، فقال : زيد شجاعاً مثلك ، وزيدٌ طالعةً الشمسُ .

ومنها : أن يكون العامل غير فعل ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه ، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأمّا في مثل : أمّـــا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة [1] « وحروف » [2] التّنبيه نحو : هذا زيدٌ قائماً ، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه ، وأن يكون الإشارة ، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ ، ولا يجوز على تقدير [3] الثاني .

وكحرف التمني ، وهو ليت ، والترجّي ، وهو لعلّ .

ومنها : أن يكون الحال جملةً معها الواو ، نحو : جاء زيد والشّمسُ طالعةٌ ، فلا يجوز : والشّمس طالعةٌ جاء زيدٌ ، وأجازه الكسائي والفرّاء ، وهشام مطلقاً . وأجازه بعضهم اذا كان العاملُ فعلاً .

[عامل الحال إذا كان : أفعل التفضيل]

(ص) : واغتفر ، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين ، وإنما يجيئان معه لمختلفَيْ حالٍ ، أو ذات ، والأصحّ أنه يعمل فيهما .

(ش) : كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل ، واقتضى حالين أن يتأخر

---

(١) أ : « أو اسم اشارة » بدون « أل » .

(٢) ط فقط : « وحرف التّنبيه » .

(٣) كلمة : « تقدير » سقطت من أ .

الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه .

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين [١] نحو : زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً ، أو مُتّفِقا الحال [٢] نحو : زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً .

أوْ إلاّ المُتّحد الذّات ، مُخْتَلِف الحَالَيْن نحو : هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً ، وزيد قائِماً أخطبُ منه قاعِداً .

واخْتُلِف في العامل [٣] في هذين الحالين ، فالأصحّ أنه [٢٤٣] أفعل التّفضيل « فَبُسْراً » [٤] حال من الضّمير المستكنّ في « أطْيَب » ، و « رُطباً » حال من ضمير « منه » والعامل فيهما « أطْيَب » .

وذهب المبرّد وطائفة : إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التّامّة صلة لـ « إذْ » في الماضي ، و « إذا » في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما . وقيل : على [٥] إضمار « كان » ، و « يكون » النّاقصة .

وعلى الحاليّة فالمسموع من كلام العرب توسّط « أفعل » بين هذين الحالين ، فاقتصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا : لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل ، ولا تقديمهما عليه ، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع ، لولا أنّ السّماع ورد بها ، إذ لا يعهد نصب « أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين ، فلمّا وردت أجريت كما سمعت .

ووجّهَه الزّجّاج : بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضّل والمُفَضل

(١) في أ ، ب ؛ « المختلفي الذات ، مختلفي الحالين » .
(٢) في أ ، ب : « أو متفقي الحال » .
(٣) « في العامل » سقط من أ .
(٤) أ : « فليس » مكان : « فبسراً » تحريف .
(٥) « على » سقطت من أ .

عليه ، لئلا يقع الالتباس ، ولا يعلم أيّهما المفضّل ، فلذا قدم المُفَضّل ، وأُخِّر المفضل عليه .

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن « أفعل » [1] بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة عنه من الثانية فيقال : هذا أطيب بسراً منه رُطباً . وزيدٌ أشجع أعزلَ [2] من عمرو ذا سِلاح .

قال أبو حيان : وهذا حسنٌ في القياس ، لكنه يحتاج إلى سماع ، أمّا التّأخير على غير هذا الوجه نحو : هذا أطيب منه بسراً رطباً أو التقديم نحو : هذا بسراً منه رطباً أطيب [3] فلا يجوز بإجماع .

[عامل الحال إذا كان ظرفاً]

(ص) : فإنْ كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة . وثالثها : يجوز إنْ كان مثله ، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال . ورابعها : يجوز إن كانت من مضمر مرفوع . وقال ابن مالك : إن كانت مثله قِوَى وإلاّ ضعف ، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتّفاقاً .

(ش) : إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً ، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال :

أحدها : وهو الأصحّ المنع مطلقا ، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق ، فلا يقال : قائماً في الدّار زيدٌ .

والثّاني : الجواز ، وعليه الأخفش .

---

(١) « عن أفعل » سقطت من أ .

(٢) أ : « وأعزل » بالواو . تحريف .

(٣) في أ : « هذا بسراً رطباً أطيب منه » . تحريف .

والثّالث : وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ ، فيجوز تقديمها نحو : « هُنالِكَ الوَلاَيَةُ للهِ الحَقّ » [١] . فـ « هنالك » ظرف مكان ، وهو حال من ضمير « لله » الذي هو خبر « الولاية » ، والمنع في غير ذلك .

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال : أحدها : الجواز مطلقاً ، وصحّحه ابن مالك نحو : زيدٌ متّكئاً في الدّار . وزيد عند هند في بستانها .

والثاني : المنع مطلقاً ، لضعف العامل [٢] ، وعليه الجمهور ، وصحّحه أبو حيّان وردّ بالسماع قال تعالى : « والسّمَواتُ مَطْوِيّاتٌ بِيَمِينِه » [٣] .

والثّالث : الجواز إن كانت الحال أيضاً ظرفاً ، أو مجروراً ، والمنع في غير ذلك .

والرابع : الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو : أنت قائماً في الدّار . والمنع إنْ كانت من ظاهر ، وعليه الكوفيّون .

واختار [٤] ابن مالك : أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسّط ، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوّة .

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ ، وتأخّر الخبر ، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو : في الدّار عندك زيدٌ ، وفي الدار قائماً زيدٌ .

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص) : وإنْ وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية ، فإن تقدّم الظرف اختير

(١) سورة الكهف ٤٤ .
(٢) « لضعف العامل » سقطت من أ .
(٣) سورة الزمر ٦٧ ، و « مطويات » بالكسر قراءة قرآنية . انظر « العكبري ٢ : ٢١٦ » .
(٤) ط : « واختاره ابن مالك » تحريف . صوابه في أ ، ب .

حاليّة الاسم ، وإلا فخبريّته . وقال المبرّد : لا فرق . فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحاليّة ، وأوجبها الكوفيّة . فإن كان ناقصاً فالخبريّة مطلقاً خلافاً لهم ، أو تام وناقص [١] ، وبُدىء بأيّهما جازا على الأصحّ .

(ش) : إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ [٢] أو مجرورٍ ، وكلاهما صالحان للخبريّة بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً ، والآخر خبراً بلا خلاف ، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيّين حاليّة الاسم ، وخبريّة الظرف نحو : فيها زيد قائماً ، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمْدة ، لا فضلة ، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبريّة الاسم نحو : زيدٌ في الدّار قائمٌ . وقال المبرّد : التقديم والتأخير في هذا واحد .

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً . وحكم برُجحان حاليّة الاسم تقدّم الظّرف أو تأخّر [٣] لنزول القرآن به ، قال تعالى : « وأمّا الّذين سُعِدُوا فَفِي الجَنّةِ خَالِدينَ فيها [٤] » . « فكَانَ عاقِبتَهُما أنّهما في النّار خَالِدينَ فيها » [٥] .

وادّعى الكوفيّون : أن النّصب مع التكرار لازم ، لأن القرآن نزل به ، لا بالرّفع . وأجيب بأنه يَدُلّ على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قُرىء [٢٤٤] في الآيتين : « خالِدون » ، و « خالِدين » .

فإن كان الظّرف أو المجرور غَيْرَ مستغنٍ به تعيّن خبريّة الاسم ، وحاليّة

---

(١) ط : « أو ناقص » بأو صوابه في أ ، ب ، والشرح .
(٢) ط فقط : « أو ظرف » .
(٣) أ ، ب : « أو تأخّر تقديم الظرف » . تحريف .
(٤) سورة هود : ١٠٨ .
(٥) سورة الحشر ١٧ .

الظرف مطلقاً ، تكرّر أوْ لا نحو : فيك زيدٌ راغِبٌ [١] . وزيدٌ راغِبٌ [٢] فيك .

وأجاز الكوفيّون : نصب « راغب » وشبهه على الحال .

وإن اجتمع [٣] ظرفان : تامٌّ وناقِصٌ جاز الرّفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتّام نحو : إنّ عبد الله في الدار بك واثِقاً [٤] أو واثِقٌ ، أو بالناقص نحو : إن فيك عبد الله في الدّار راغباً أو راغبٌ .

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين . لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر . وصلته . وهو « بك » و « فيك » كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحاليّة إلى الخبريّة .

[مسائل حول عامل الحال]

(ص) : مسألة : اختلف هل يعمل فيه غيرُ عامل صاحبه . ومَنع السُّهَيْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه . وأبو حيّان : لَيْت . ولَعَلّ . وبعضهم كان .

والأصح جواز تعدّده لمفرد . وغيرهُ مُتَّفِقَيْن أوْلا . ولا يجمعان إلاّ إن صَلُح انفراد كُلّ بالموصوف [٥] .

وقيل : يجوز في متضايفين . وفي التفريق يكون للأقرب . والمختار للأسبق ، ولا يفرد بعد « إمّا » [٦] وندر بعد « لا » .

---

(١) أ : « فيك زيد راغيك » تحريف .

(٢) « وزيد راغب » سقط من ب .

(٣) أ : « فإن كان ظرفان » مكان : « وإن اجتمع ظرفان » .

(٤) أ : « إن عبد الله فيك في الدّار واثقاً » . تحريف .

(٥) ط فقط : « إلا إن صلح انفراده بالموصوف » . وانظر الشرح :

(٦) أ : « بعد إذا » تحريف ، صوابه في ب ، ط ، والشرح . وفي ط : « أمّا » بفتح الهمزة . تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه ؟

فالجمهور : لا ، كالصفة والموصوف .

وجوّزه ابن مالك بقِلّة كالتمييز والمميّز . والخبر والمخبر عنه . وخرّج عليه : « إنّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمّةً وَاحِدَةً [١] » . فـ « أمّتكم » صاحب الحال ، والعامل فيه إنّ . وفي الحال الإشارة .

الثانية : تقدّم أن العوامل المعنويّة تعمل في الحال كإشارة ونحوها .

ومنع السُّهيليّ عمل حرف التّنبيه في الحال . فقال : « ها » حرف . ومعنى الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال .

قال : ولا يَصِحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة ، لأنّهُ غير مشتق من لفظ الإشارة [٢] . ولا من غيرها . وإنما هو كالمضمر ، ولا يعمل « هو » ، ولا « أنت » بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف .

والعامل في مثل : هذا زيد قائماً إنما هو : « انظر » مقدّرة دلّ عليها الإشارة ، لأنك أشرت إلى المخاطب ، لينظر .

وقال أبو حيّان : إنه قريب ، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ ، ثم صرّح باختياره ، واختاره أيضا صاحب البسيط [٣] .

وقال أبو حيّان : الصحيح أيضاً أنّ « ليت » و « لعل » ، وباقي الحروف لا تعمل في الحال ، ولا الظرف ، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ «كان »، و« كاف »[٤] التشبيه.

---

(١) سورة الأنبياء ٩٢ . (٢) « الإشارة » سقطت من أ .

(٣) أ : « ابن صاحب البسيط » بزيادة : « ابن » . تحريف .

(٤) أ : « وحرف التشبيه » .

ومنع بعضهم عمل « كان » أيضاً في الحال . نقله صاحب البسيط .

الثالثة : يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت . سواء كان صاحب الحال [١] واحداً نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدّداً . وسواءٌ في المتعدّد اتفق اعرابه نحو : جاء زيد وعمرو مُسْرعَيْن أم اختلف نحو : لقي زيدٌ عمراً ضاحكين . هذا هو الأصحّ . ومذهب الجمهور .

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصْفور : أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف . واستثنى أفعل التفضيل . فإنه يعمل في حالين كما تقدّم . وخرّجوا المنصوب ثانياً [٢] على أنه صفة للحال . أو حال من الضّمير المستكنّ فيه . ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين .

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كُلّ وصفٍ بالموصوف . فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا .

وأجاز الكسائي وهشام : أن تجيء الحال مجموعة من مضاف . ومضاف إليه نحو : لَقيتُ صاحبَ الناقة طَليحَيْن . على أنّ طَليحَيْن حال من الصّاحب والنّاقة .

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر . أي والناقة . لأن الحال كالخبر ، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه . إنما الإخبار عن المضاف .

وإن تعدّد ذو الحال . وتفرّق الحالان نحو : لقيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني ؛ لأنه يليه . والحال الثاني على الاسم الأول ؛ فـ « مُصْعِداً » لزيد و « منحدراً » للتاء . كذا قالوه . ووجّهوه بأن فيه اتّصال أحد

---

(١) « الحال » سقطت من أ .

(٢) أ : « الثاني » بأل :

الحالين بصاحبه [١] ، وعوْد ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور ، واغتفر انتقال الثّاني ، وعود ضميره على الأبعد . إذ لا يستطاع غير ذلك . ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس ، فإن خيف تعيّن المذكور أوّلاً .

وفي « التّمهيد » العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم ، وما تأخّر للمفعول ، ولو جعلت الآخر [٢] للأول لجاز ما لم يلبس . قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره صاحب « التمهيد » مخالِفٌ لما قرّرْ غيره .

قلت : وهو المختار عندي ، ومنه قوله :

٩٣٨ – خرجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مرْطٍ مُرَحّلِ [٣] [٢٤٥]

فـ « أمشي » لأول الاسْمَيْن ، و « تجرّ » لثانيهما .

ويجب للحال إذا وقعت بعد « إمّا » أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أوْ « أوْ » كقوله تعالى : « إنّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمّا شاكِراً وإمّا كَفُوراً » [٤] . وقول الشاعر :

٩٣٩ – وقد شَفَّني ألا يَـــزالَ يروعُني خيالُك إمّا طَارِقـــاً أو مُغادِيَا [٥]

وإفرادها [٦] بعد « إما » ممنوع في النّثر والنظم ، وبعد « لا » نادر تقول : لا راغِباً ولا رَاهِباً فتكرر .

---

(١) « بصاحبه » سقط من أ . (٢) ط فقط : « الأخير » .

(٣) من معلّقة امرىء القيس . وفي ط : « مرجّل » بالجيم المعجمة ، تحريف .

(٤) سورة الإنسان ٣ :

(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٢٠٢ ، وقد نسبه بعد ذلك في الدرر ٢ : ١٨٦ إلى الأخطل كما ذكر أبو حيّان .

(٦) أ : « وافراد بعد إمّا » :

وقد تُفْرَدُ كقوله :

٩٤٠ – قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصْبَةٍ ولكن بأنْواع الخَدائع والْمَكْرِ [1]

[أقسام الحال]

(ص) : مسألة : تقع مُوطِّئةً ومؤكّدة خلافاً لقوم ، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيّن [2] ، أو فَخْر ، أو تعظيم ، أو ضدّه ، أو تصاغر أو تهديد ، فعاملها مضمر . وقيل : المبتدأ . وقيل : الخبر . أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً .

زاد ابن هشام : أو لصاحبها ، أو مقدّرة ومحكيّة وسببيّة .

(ش) : للحال أقسام باعتبارات ، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتّوطئة بها إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب . ومُوَطِّئة ، وهي الجامدة الموصوفة نحو : « فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيّاً » [3] . وتقول : جاءني زيدٌ رجلاً محسناً .

وتنقسم بحسب التّبيين والتأكيد إلى قسمين :

– مُبَيِّنة وهو الغالب ، وتسمّى مؤسّسة أيضاً ، وهي التي تدلّ على معنىً لا يفهم مما قبلها .

– ومؤكّدة : وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وإثباتها مذهب الجمهور . وذهب المبرّد والفرّاء ، والسّهيليّ : إلى إنكارها ، وقالوا : لا تكون الحال إلا مبيِّنة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها . وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع :

– مؤكّدة لمضمون الجملة ، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين ، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقّين ، ولا في حكمهما .

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٦٩ :

(٢) أ : « ليقين » تحريف .

(٣) سورة مريم ١٧ .

وفائدتها : اما بيان تعيّن نحو : زيد أخوك معلوماً . نحو :

٩٤١ – * أنا ابْنُ دَارةَ مَعْروفاً بهَا نَسَبي [١] *

أو فخر نحو : أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً . أو تعظيم نحو : هو فلانٌ جليلاً مُهيباً [٢] أو تحقير نحو : هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً ، أو تصاغر نحو : أنا عبدك فقيراً إلى عفوك ، أو وعيد نحو : أنا فلانٌ مُتَمكّناً فاتّقِ غَضَبِي .

وفي عاملها أقوال :

أحدها : أنه مضمر ، تقديره : إذا كان المبتدأ « أنا أحق » [٣] أو أعرف أو « أعرفني » ، وإذا كان غيره : « أحقه » أو « أعرفه » .

الثاني : أنه المبتدأ مضمّناً معنى التّنبيه ، وعليه ابن خَرُوف .

الثالث : انه الخبر مُؤولاً بمسمّى ، وعليه الزّجّاج ، ولظهور تكلّف القولين كان الرّاجح الأول .

– مؤكدة لعاملها : وهي الّتي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها . فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو : « ولّيتُم مُدْبِرِين [٤] » – « ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً [٥] » « فَتَبَسَّم ضَاحِكاً [٦] » « ولا تَعْثَوْا في الأرْض مُفْسِدِينَ » .[٧] وقد توافقه نحو : « أرْسلناك

(١) لسالم بن داره . وعجزه :

* وهل بدارةَ يا للنّاس مِنْ عـار *

من شواهد : ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، والأشموني ٢ : ١٨٥ .

(٢) أ فقط : « مهابا » . وفعله : هاب يهاب من باب تعب ، واسم فاعله هابّ ، ومفعوله « هيوب » : « ومَهيب » .

(٣) ط : « أنا أظن » .

(٤) سورة التوبة ٢٥ .

(٥) سورة مريم ١٥ .

(٦) سورة النمل ١٩ .

(٧) سورة البقرة ٦٠ .

للنّاس رَسُولاً » [١] . و « سَخّرَ لَكُم اللّيْلَ والنّهارَ والشّمْسَ والْقَمَرَ والنّجُومَ مُسخّراتٍ بِأمْرِهِ » [٢] .

قال ابن هشام في المغنى : ومؤكدة لصاحبها ، وأهملها النّحويون نحو : جاء القومُ طرّاً [٣] ، وفسّرها في « شرح الشذور » : بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها [٤] .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة : وهو الغالب نحو : « وهـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً » [٥] .

ومقدّرة : وهي المستقبلة : كمررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائِداً به غداً ، أي مقدراً ذلك ، ومنه : « ادْخلُوها خَالِدِينَ » [٦] .

ومحكيّة : وهي الماضية نحو : جاء زيد أمسِ راكباً [٧] .

وتنقسم بحسب [٨] حصول معناها إلى صاحبها [٩] وعدمه إلى قسمين :

حقيقية وهي الغالب . وسببيّة كالنعت السّببيّ نحو : مررت بالدّار قائِماً ساكنها .

---

(١) سورة النساء ٧٩ .

(٢) سورة النّحل ١٢ ؛ قرأ عبد الله بن عامر رفعاً ، وقرأ الباقون بنصب . ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة عبد الله بن عامر : انظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٧٠ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٤٦ .

(٥) سورة هود ٧٢ .

(٦) سورة الزمر ٧٣ .

(٧) في أ ، ب : « يسير راكباً » مكان : « أمس » .

(٨) أ : « وتنقسم بحيث » تحريف .

(٩) أ ، ب : « إلى صاحبه » .

[وقوع الحال جملة]

(ص) : مسألة : تقع جملة خبريّةً غير ذات استقبال ، وشرطيّة خلافـاً للمطرّزي [١] ، ففي لزومها الواو خُلْف . وجوّز الفرّاءُ : الأمرُ . والأمين المحليّ [٢] النّهي . فإن كانت مؤكّدة ، أو معطوفةً على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو مَنْفِيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ تالٍ إلاّ أو مَتْلُوٍّ [٣] بأو . قيل : أو ذات خبر مشتق تقدّم لزمها ضمير صاحبها .

وخلت من الواو غالباً ، وإلا فهما أو أحدهما . واجتماعهما في اسميّة وذات لَبْسٍ أكثر من الضّمير فقط . وقيل : حَتْمٌ . وقد تخلو عنهما فيقدّر .

وقال ابن جِنّيّ : لا تغني عنه الواو أصْلاً ، وتجب في مضارع بقد [٤] . قيل : وبِلَمْ الواو ، وفي ماض مُثْبَتٍ مُتَصرِّفٍ عارٍ من الضّمير قد ، وكذا : معه ، فإن فقدت قدّرت في الأصح ، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح . [٢٤٦] .

(ش) : تقع الحالُ جملة خبريّةً خالِيةً من دليل استقبالٍ ، أو تعجّب فلا تقع جملةً طَلَبِيّةً ، ولا تعجُّبيّة ، ولا ذات السِّين ، أو « سوف » أو « لن [٥] » أو « لا » .

---

(١) المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيد بن علي ... أبو الفتح النحوي الأديب . صنّف شرح المقامات ــ المعرب في لغة الفقه ــ المغرب في شرح المعرب ــ الإقناع في اللغة ــ مختصر الإصلاح لابن السّكيت ــ مقدمة في النحو مشهورة تسمى : المطرزية . توفي ٦١٠ . انظر بغية الوعاة .

(٢) هو محمد بن رضوان بن ابراهيم بن عبد الرحمن العذريّ المحلّي ، زين الدين المعروف بابن الرّعاد : مات بالمحلّة سنة ٧٠٠ :

(٣) ط : « أو متلوّها » .

(٤) ط : « بعد » بالعين . تحريف .

(٥) أ ، ب : « أو إنّ » . تحريف .

وجوّز الفرّاءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو : « وجدت الناس : اخبر تَقْلَهُ » .[١] وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم .

وجوّز الأمين المَحَلّي [٢] : وقُوعَ جملة النّهي نحو :

٩٤٢ – « اطْلُبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ [٣] »

وَرُدّ بأن الواو عاطفة .

ومن الخبريّة الشّرطيّةُ فتقع حالاً خلافاً للمطرّزيّ نحو : أفعل هذا إن جاء زيدٌ ، فقيل : بلزوم الواو . وقيل : لا تلزم ، وعليه ابن جِنّيّ .

والجملة الواقعة حالاً ، إمّا ابتدائية نحو : « اهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » [٤] . « خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلوفٌ » [٥] .

٩٤٣ – نَظَرْتُ إِلَيْهَا والنُّجوم كأنّها
مصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ [٦]

---

(١) في حاشية يس هذا القول حديث حيث قال : « ومنه حديث : وجدت الناس اخبر تَقْلَهُ » . وفي اللسان (خبر) هذا القول منسوب إلى أبي الدرداء حيث قال : « وأمّا قول أبي الدرداء الخ ... ومعنى هذا القول : أنك إذا خبرت الناس قليتهم فأخرج الكلام على لفظ الأمر ، ومعناه الخبر . على أن يس يرى أنّ وقوع جملة الأمر حالاً في هذا القول إذا كانت « وجد » بمعنى : « أصاب » فإن كانت بمعنى فعل قلبيّ فليست الجملة حالاً ، بل مفعولاً ثانياً . انظر حاشية يس ١ : ٣٨٩ .

(٢) من كتابه المسمّى « المفتاح » .

(٣) هذا الشعر لبعض المولّدين . وعجزه :

« فآفَةُ الطّالبِ أنْ يَضْجَرا »

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٨٠ :

(٤) سورة البقرة ٣٦ . (٥) سورة البقرة ٢٤٣.

(٦) من قصيدة لامرىء القيس : ديوانه ٣٠ .

« وإنّ فريقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لكارِهُون » [١] . « وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » [٢]

أو مُصَدّرة بلا التبرئة نحو : « واللهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمه » [٣] أو بـ « ما » نحو :

٩٤٤ – • فَرَأَيْتُنا مَا بَيْنَنَا مِنْ حاجز [٤] •

أو بإنّ نحو : « وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسلينَ إلاّ إنّهُمْ لَيَأْكُلُون » [٥]

٩٤٥ – ما أعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاّ وإنّي لَحَاجزي كَرَمِي [٦]

أو بكأنّ نحو : « نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ كِتَابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنّهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ » [٧] .

جاء زيدٌ وكأنه أسد .

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو : « وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُون» [٨] أو مقرون « بقد » نحو : « لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُون » [٩] . أو منفيّ بلا نحو :

---

(١) سورة الأنفال ٥ . (٢) سورة آل عمران ١٥٤ .

(٣) سورة الرّعد ٤١ .

(٤) لعنترة . ديوانه ١٨٨ . وعجزه :

• إلاّ المِجَنُّ ونصلُ أبيض مِفْصَلِ •

والمفصل : السيف الفاصل القاطع .

وفي ط : « فرابنا » مكان : « فرأيتنا » تحريف .

(٥) سورة الفرقان ٢٠ .

(٦) من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٢ وقد نسب إلى كثير . وفي الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول .

(٧) سورة البقرة ١٠١ .

(٨) سورة الأنعام ١١٠ : (٩) سورة الصّف ٥ :

« ومَا لَنا لاَ نُؤْمِنُ باللهِ »[1] .

٩٤٦ – • عَهِدْتُك لا تَصْبُو ، وفيكِ شَبِيبَةٌ[2] •

أو بِلَمْ نحو : « فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ »[3] .

وخالٍ منهما نحو : « أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ[4] » . « كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللهِ ، وَكُنْتُمْ أَمْواتاً »[5] . أو بمضارعٍ نَفٍ لإلاّ نحو : « ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلاّ كَانُوا به يَسْتَهْزِئُون »[6] أو مَنْفِيٍّ بأو نحو :

٩٤٧ – • كُنْ لِلْخليل نَصيراً جَار أَوْ عَدلاَ[7] •

لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَب أَوْ مَكَثَ . قال تعالى : « أُوحِيَ إِليَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ »[8] .

ولا بد للجملة الواقعة حالاً مِنْ رابط وهو ضمير صاحبها ، أو الواو .

ويتعيّن الضمير في المؤكّدة كقوله :

---

(١) سورة المائدة ٨٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

• فما لك بعد الشيب صبّاً متيّما •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٩ .

(٣) سورة آل عمران ١٧٤ .

(٤) سورة النساء ٩٠ .

(٥) سورة البقرة ٢٨ .

(٦) سورة الحِجْر ١١ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

• ولا تَشِحّ عليه جادَ أو بَخِلاَ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٨ .

(٨) سورة الأنعام ٩٣ .

٩٤٨ – • خَالِي ابنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ [١] •

وقولك : هو زيد لا شَكّ فيه ، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دُخولها مع الضّمير .

ويتعيّن الضّمير أيضاً في المُصدّرة بمضارعٍ مُثْبتٍ عارٍ من « قد » ، أو منفيٍّ بـ « لا » ، أو ماضٍ بعد « إلا » أو بعْدَه « أو » كما تقدّم .

ولا تغني عنه الواو ، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً . وقد ورد دخولها معه في قولهم : قُمْتُ وأصُكُّ عينه . وقوله :

٩٤٩ – • نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مَالِكا [٢] •

وقوله تعالى : « فاسْتَقِيما ولا تَتّبِعانِ » [٣] بتخفيف النون ، « وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ » [٤] .

فأوّل على حذف المبتدأ أي : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهُمْ ، وأنْتُما لا تَتّبِعَانِ ، وأنت لا تسأل .

وما عدا ما ذكر من الجمل السّابقة ، يجوز فيه الاقْتصار على الضّمير وعلى [٥]

---

(١) من قصيدة لامرىء القيس ، ديوانه ١١٨ ، وعجزه :

• وأبو يزيدَ ورهطُهُ أعمامي •

(٢) لعبد الله بن همام السّلولي . وصدره :

• فلمّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ •

من شواهد الأشموني ٢ : ١٨٧ .

(٣) سورة يونس ٨٩ وتخفيف النون ليس قراءة سبعيّة ، وإنما الوارد تخفيف التاء : ولا تَتْبَعَانِّ ، وهي قراءة ابن عامر وحدة (كتاب السبعة ٣٢٩) .

(٤) سورة البقرة ١١٩.

(٥) من قوله : « وعلى الواو » إلى قوله : « نحو وقد تعلمون » سقط من ب .

الواو ، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة ، لكن تلزم الواوُ في المضارع المثبت المقرون بقد ، ولا يغني عنه الضّمير نحو : ﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾ [١] .

واجتماعُهما في الاسْميّة أكثر من الاقتصار على الضّمير . ومثلها المصدّرة بليس نحو : ﴿ ولا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُون ولَسْتُم بآخِذِيه ﴾ [٢] .

ومن انفراد الواو فيها قوله :

٩٥٠ – • دهم الشّتاءُ ولَسْتُ أَمْلِكُ عُدَّةً [٣] •

وذهب الفراء والزمخشريّ: إلى أنه لا يجوز انفراد الضّمير في الاسمية إلاّ نُدوراً شاذّاً [٤] بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً .

وذهب الأخفش : إلى أنه إن كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقدّماً لم يجز دخول الواو عليه ، فلا يقال : جاء زيدٌ وحسنٌ وجهُهُ .

وقال ابن مالك : وقد تخلو الاسميّة من الواو والضّمير معاً نحو : مررت بالبُرّ قَفِيزٌ بدرهم ، على حدّ : السّمنُ منوَانِ بدرهم .

وقال أبو حيّان : هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به . وكذا قال ابن هشام ، وزاد أنه يقدر : إمّا الضمير كالمثال ، أو الواو كقوله :

٩٥١ – • نَصَفَ النّهارُ الماءُ غَامِرُهُ [٥] •

---

(١) سورة الصّف ٥ . (٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٣) في الدرر ١ : ٢٠٣ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

(٤) « الاّ ندوراً شاذّاً » . سقط من أ .

(٥) للمسيب بن علس خال أعشى ميمون كما في رواية الأصمعي . وقد نسبه صاحب الخزانة ١ : ٥٤٢ للأعشى ، وليس في ديوانه . وعجزه :

• ورفيقُهُ بالغَيْب لا يَدْري •

من شواهد : الأشموني ٢ : ١٩٢ ، والخزانة :

أي : والماءُ .

وذهب ابن جنيٍّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضّمير [١] مع الواو ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشّمْسُ طالِعةٌ فالتّقدير : طالعة وقت مجيئه . ثم حذف الضمير ، ودلّت عليه الواو .

وقد يجب انفراد الضمير ، ولا يجوز الإتيان بالواو معه ، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطفٍ نحو : جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب ، لا يجوز أو وهو راكب . قال تعالى : « فَجاءَها بأسُنا بَيَاتاً أوْ هُمْ قَائِلُونَ » [٢] .

قال في « البسيط » : وكذا في الاسميّة الواقعة بعد إلاّ ، لأن الاتصال يحصل بإلاّ نحو : ما ضربت أحداً إلاّ عمروٌ خيرٌ منه .

وزعم ابن خَرُوف : أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن . وردّ بالسّماع [٢٤٧] كالآية السابقة [٣] .

قال ابن مالك : والمنفي بلَمّا كالمنفي بلَمْ في القياس إلاّ أني لم أجِدْهُ إلاّ بالواو نحو : « أحَسِبْتُمْ أنْ تُتْرَكُوا ولَمّا يَعْلَم [٤] » .

والمنفيّ بـ « ما » فيه الوجهان أيضاً نحو : جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك [٥] .

والمنفي بـ « إنْ » : قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب ، والقياس يقتضي جوازه نحو : جاء زيد إن يدري كيف الطّريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث :

---

(١) من قوله : « مع الواو » إلى قوله : « ودلّت عليه الواو » سقط من أ .

(٢) سورة الأعراف ٤ . وفي النسخ الثلاث « جاءهم بأسنا » تحريف .

(٣) وهي قوله تعالى : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضْل لم يَمْسَسْهُم سوءٌ » . انظر : ٤٥ .

(٤) سورة التوبة ١٦ .

(٥) في أ : « جاء زيد ما يضحك أو وما يضحك » . وفي ب : « جاء زيد ما يضحك أو ما يضحك » .

« فَظَلَ إنْ يَدْري كَمْ صَلّى [1] » ؟

ويجب في الماضي المثبت المتصرّف غير التالي إلاّ والمتلو بـ « أو » العاري من الضّمير قد مع الواو كقوله :

٩٥٢ – « فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابها [2] » .

فإن كان جامداً كليس ، أو منفيّاً فلا نحو : جاء زيد وما طلعت الشّمس بالواو ، فقط ، وجاء [3] زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير . جاء زيد ما درى كيف جاء بالضّمير فقط . وكذا التّالي إلاّ ، أو المتلو « بأو » .

وإن كان [4] مثبتاً وفيه الضمير وجبت « قد » أيضا ، لتقربه من الحال نحو : « وقَدْ فَصّلَ لَكُمْ ما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ [5] » . « وقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ [6] » . فإن لم تكمن ظاهرة قدّرت نحو : « أو جَاؤُوكمْ حَصِرَتْ [7] » . « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدّتْ إلَيْنَا » [8] .

هذا ما جزم به المتأخّرون كابن عصفور ، والأبّذي ، والجُزُولي وهو قول المبرّد ، والفارسيّ .

قال أبو حيّان : والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون « قد » ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك [9] ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة .

---

(١) انظر البخاري الجزء الثاني « باب السهو » رقم ٦ ، ٧ .

(٢) من معلّقة امرىء القيس . وعجزه :

« لدى السّتر إلا لبسة المتفضّل » .

(٣) ب ، ط : « جاء » بدون واو .

(٤) « كان » سقطت من أ

(٥) سورة الأنعام ١١٩ .

(٦) سورة آل عمران ٤٠ .

(٧) سورة النساء ٩٠ .

(٨) سورة يوسف ٦٥ .

(٩) ط : « للكثرة وورد ذلك » تحريف صوابه في أ ، ب .

وهذا مذهب الأخفش ، ونقله صاحب « اللّباب » عن الكوفيين وابن أصبغ [١] عن الجمهور ، ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء . وليست عاطفة ، ولا أصلها العطف .

وزعم بعض المتأخرين : أنها عاطفة كواو ربّ ، قال : وإلاّ لدخل [٢] العاطف عليها .

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ « إذْ » ، ولا يريدون : أنها بمعنى « إذْ » ، إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بَلْ إنّها وما بعدها قَيْدٌ للفِعْل السّابق ، كما أن « إذْ » كذلك .

[الجملة الاعتراضيّة]

(ص) : وتشبه هذه الجملة الاعتراضيّة الواقعة بين جزأي [٣] صلة أو إسناد ، أو شرط ، أو قسم أو إضافة ، أو جرّ أو صفة وموصوفها ، أو حرف ومدخولُه .

وتتميّز بجواز الفاء ، ولن ، وتنفيس ، وكونها طلبيّة ، وعدم قيام مفردٍ مقامها ، ومن ثَمَّ لا محلّ لها . ولا للمستأنفة ، والمجاب بها قسم ، أو شرط غير جازم ، أو غير مقترن بالفاء ، أو « إذا » والصّفة .

قالوا : والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدّرت بحرف ، أولا ، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوبين . وأنه لا محلّ لتالي « حتّى » . وفي أفعال الاستثناء ، ومذ ، ومنذ خُلْفٌ .

---

(١) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البيانيّ القرطبي ، أبو محمد : صنف : أحكام القرآن . الناسخ والمنسوخ . مات ٣٤٠ .

(٢) أ : « ولا يدخل العاطف » .

(٣) ط : « بين خبري صلة » تحريف ، صوابه في أ ، ب والشرح .

(ش) : لمّا انقضى الكلام على الجملة الحاليّة، وكان من الجُمل ما يشبهها وهي الاعتراضيّة نبّه عليها عقبها ، وذكر ما تتَميّز به عنها . ولمّا كان من وجوه التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمَل التي لا محل لها .

والاعتراضيّة : هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه . وفي « البسيط » شرطها : أن تكون مناسِبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتّأكيد ، أو التنبيه على حال من أحوالها .

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة .

وألا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف إليه ، لأنّ الثاني كالتنوين منه ، على أنه قد سمع قطع [1] بينهما نحو : لا أخا ـ فاعلم ـ لزيد . انتهى .

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ . إمّا بين الموصول وصلته كقوله :

٩٥٣ ـ • ذَاكَ الّذِي وأبيكَ ـ يعْرِفُ مالكاً [2] •

أو بَيْنَ أجْزاء الصِّلَة نحو : « والّذين كَسَبُوا السَّيِّئات » [3] الآيات . فإنّ « وَتَرْهَقُهُمْ » عَطْفٌ على « كَسَبُوا » فهي من الصِّلة ، وما بينهما اعتراض بَيَّنَ بِهِ قَدْرَ جَزَائِهم [4] ، والخبر جملة : « ما لهم » .

وبين جزأي [5] إسناد : إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله :

---

(١) أ : « على أنه قطع بينهما » وفي ط : « قد سمع بينهما » وفي عبارة ط تحريف ، صوابه في ب .

(٢) سبق ذكره رقم ٢٧٧ ، وفي أ ، ط : « يعرف مالك » بالرفع تحريف صوابه من ب . والدرر ١ : ٢٠٤ .

(٣) سورة يونس ٢٧ . وتمامها : « جزاء سَيِّئةٍ بمثلها وترهقهم ذِلّةٌ ما لهم من الله من عاصم ... ».

(٤) ط : « قدر جزاءهم » بنصب : « جزاءهم » تحريف :

(٥) ط : « خبري إسناد » تحريف :

٩٥٤ – * وفيهـنّ والأيّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى [١] *

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

٩٥٥ – لَعلَّكَ والموعُودُ حقٌّ لِقاؤُهُ بَدا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ [٢]

وقوله :

٩٥٦ – يَا لَيْتَ شِعْرِي والمُنَى لا تَنْفَعُ
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً ، وأَمْرِي مُجْمَعُ [٣]

وقوله :

٩٥٧ – إنّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً [٤]

وقوله :

٩٥٨ – أراني ولا كُفْرَانَ للهِ إنّمـــا
أُواخِي مِنَ الأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيلِ [٥] [٢٤٨]

---

(١) لمعن بن أوس . وعجزه :

* نوادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ ونَوَائِحُ *

الأغاني ١٢ : ٥٥ دار الكتب . وروايته : « والأيام تعثر بالفتى » وفي رواية « عوائد » مكان « نوادب » . وانظر الأمالي ٢ : ١٩٠ ، والخزانة ٣ : ٢٥٨ . وشرح شواهد المغني ٨٠٨ .

(٢) نسب في اللسان (بدا) للشماخ بين ضرار ، ونسبه في الدرر ١ : ٢٠٤ لمحمد بن بشير في مدح زيد ابن الحسين بن عليّ . من شواهد الخزانة ٤ : ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ٨١٠ .

(٣) قائله مجهول . من شواهد أمالي المرتضى ١ : ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٨١١ .

(٤) لرؤبة ديوانه ١٧٤ وروايته :

* يا نصرُ نَصْراً نَصْراً * بنصب « نصراً » الثانية :

انظر سيبويه ١ : ٣٠٤ والخزانة ٢ : ٣٢٥ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨١٢ :

(٥) لكثير كما نسبه سيبويه ١ : ٤٦٦ ، ويذكر صاحب الدرر ١ : ٢٠٥ أن هذا البيت لم يحضره قائله : وانظر الخصائص ١ : ٢٣٨ .

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٩٥٩ – وقد أدْرَكَتْني والحَوادِثُ جَمّةٌ
أسِنّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُـــزْلِ (١)

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله :

٩٦٠ – وبدّلتْ والدّهْرُ ذو تَبَـــدُّلِ هَيْفاً دَبُوراً بالصّبا والشّمْأَلِ (٢)

وبَيْن جزأي شَرْط ، أي بين الشّرط وجوابه نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا فاتّقُوا النّار » (٣) .

وبين جزْأيْ قَسَم ، أي بين القسَم وجَوابه نحو : « قَال فالحَقُّ والحقَّ أقولُ لأمْلأنَّ » (٤) .

وبين جزأي إضافة وتَقَدُّم .

وبين جزأي جرٍّ ، أي بين الجارّ والمجرور نحو : اشتريته بـ – أري – ألفِ درهم(٥) .

وبين جزأي صفة ، أي بين الصفة وموصوفها نحو : « وإنّه لَقَسَمٌ لو تَعْلَمون عَظِيم » (٦) .

= وفي النسخ الثلاث : « أوافي » بالفاء تحريف . وكذلك « إني » مكان : « إنما » وهي رواية سيبويه وابن جنّي .

(١) نسبه في شرح شواهد المغني للسيوطي ٨٠٧ لرجل من بني دارم .

(٢) من أرجوزة لأبي النّجم العجلي . انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٤٩ ، ٨٠٨ ، وانظر الخزانة ١ : ٤٠١ .

(٣) سورة البقرة ٢٤ .

(٤) سورة ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) أ ، ب : « بارا ألف درهم » ط : « بازي » بالزاي مكان « بأرى » بالراء . كله تحريف . صوابه من المغني ٢ : ٥٣ .

(٦) سورة الواقعة ٧٦ .

وبين الحرْف ومَدْخُوله كقوله :

٩٦١ ـ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُـوع فـاشْتَرَيْتُ [١]

وقوله :

٩٦٢ ـ كأنّ ، وقَدْ أتى حَوْلٌ جَدِيدٌ أثافِيَهَا حَمَـامـاتٌ مُثُـولُ [٢]

وقوله :

٩٦٣ ـ • وسوف إخالُ أدْرِي [٣] •

وقوله :

٩٦٤ ـ • أخالِدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أوْطَأتَ عَشْوَةً [٤] •

---

(١) لرؤبة ديوانه ١٧١ . وروايته :

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شـباباً بيع فاشتريتُ

(٢) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٨١٨ لأبي الغول الطهوي . وروايته : « كيل » مكان « جديد » وفي ط : « أتى بها » مكان : « أثافيها » تحريف .

(٣) قطعة من بيت سبق ذكره رقم ٥٩٩ .

(٤) هذا الشطر ورد في بيت من قصيدة رويّها « قاف » قيلت في قصّة ذكرها السيوطيّ في شرح شواهد المغني ، ص ٤٨٨ ، وعجز البيت كما ورد في القصيدة هو :

• وما العاشق المسكين فينا بسارق •

وعجزه كما ورد في المغني هو :

• وما قائل المعروف فينا يعنّف •

وقد علّق السّيوطيّ في شرح شواهد المغني بأن الشطر الثاني المذكور في المغني عجز بيت للفرزدق صدره :

• وما حلّ من حِلْم حبا حلمائنا •

فالظاهر أن المصنف [يقصد ابن هشام] ركّب عليه صدْر على عَجز آخر :

وانظر ديوان الفرزدق ٥٦١ ، وسيبويه ٢ : ٢٦٠ وفي الدرر ١ : ٢٠٦ : « وطئت » مكان : « أوطأت » .

وقوله :

٩٦٥ – . ولا أراها تَزَالَ ظَالِمَةً [١] .

وتتميز الاعتراضيّة من الحاليّة بأمور :

أحدها : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٩٦٦ – واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كلُّ ما قُـــدِرا [٢]

الثاني : أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال « لن » في « ولَنْ تَفْعَلُوا » وحرف التنفيس في « وسَوْف إخَال » .

الثالث : أنه يجوز كونها طلبيّة كقوله :

٩٦٧ – إنّ الثّمانِينَ وَبُلِّغْتَها قَـــدْ أَحْوَجَتْ سمعي إلى تَرْجُمَـــانْ [٣]

الرابع : أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ، ومِنْ ثَمَّ كان محل جملة الحال النّصب ولم يكن للاعتراضيّة محلّ من الإعراب . وكذا سائرِ الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلّها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظاً ونيّة نحو : زيد قائم ، وقام زيد ، أو نية لا لفظاً نحو : راكباً جاء زيدٌ .

والمجاب بها القسم نحو : « تَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » [٤] .

والواقعةُ جواب شَرْطٍ غير جازم مطلَقاً كجواب « لو » ، و « لولا » ، و « لمّا » ، و « كيف » . أو شرط جازم ، ولم تقترنْ بالفاء ، ولا بإذا الفُجَائِيّة نحو : إنْ

---

(١) سبق ذكره رقم ٣٥٧ .

(٢) قائله مجهول . انظر شرح شواهد المغني ٨٢٨ .

(٣) لعوف بن محلّم الخزاعيّ .

من شواهد شذور الذهب ٤٥ .

(٤) سورة الأنبياء ٥٧ .

لم تقم أقم ، وانْ قُمْت قمت . أما الأوّل فلظهور الجزْم في لَفْظِ الفِعْل ، وأمّا الثّاني ، فَلأن المحكوم لموضعه [١] بالجزْم الفعل لا الجملة بأسرها .

والواقِعةُ صِلَةً لاسْم أو حرْف نحو : جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أنْ قُمْتَ .

والمفسِّرة ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدّرت بحرْف التفسير نحو : « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أن اصْنَعِ الفُلْكَ » [٢] .

٩٦٨ – • وتَرْمِينَنِي بالطّرْفِ أيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ [٣] •

أم لم يصدّر به نحو : « إنّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ » [٤] الآية . فجملة « خَلَقَهُ » إلى آخره تفسير لمِثْلَ آدم . « هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجَارةٍ تُنْجِيكُمْ » [٥] ثم قال : « تُؤْمِنُونَ » [٦] .

والقول بأن المفسّرة لا محلّ لها هو المشهور . وقال الشَّلَوْبين : إنه ليس على ظاهره ، والتّحقيق : أنها على حسب ما كانت تفسيراً له ، فإن كان المفسّر له موضع فكذلك هي ، وإلاّ فلا .

ومِمّا له موضع قوله تعالى : « وَعَدَ اللهُ الّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ [٧] » فقوله : « لهم مغفرة » في موضع نصب لأنه تفسير

---

(١) ط : « لوصفه » مكان « لموضعه » تحريف .

(٢) المؤمنون ٢٧ .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

• وتَقْلِينَنِي لكِنّ إيّاكِ لا أَقْلِي •

الخزانة ٤ : ٤٩٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٤ .

(٤) سورة آل عمران ٥٩ .

(٥) سورة الصّف ١٠ .

(٦) سورة الصّف ١١ .

(٧) سورة المائدة ٩ .

للموعود به . ولو صرّح بالموعود به لكانَ منصوبا . وكذلك « إنّا كُلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ »[1] فـ (خلقناه) فسّر عاملاً في « كل شيء » وله موضع كما للمفسّرِ ، لأنه خبرٌ لإنّ . وهذا الذي قاله الشَّلَوْبين هو المختار عندي ، وعليه تكون الجملة عَطْف بيانٍ أو بدلاً .

وقد اختلف في جُمَلٍ : ألها محلٌّ أم لا ؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا ؟

الأولى : الجملة بعد حتّى الابتدائيّة كقوله :

٩٦٩ — • حتّى ماءُ دِجْلةَ أشْكَل[2] •

فقال الجمهور : انها مستأنفة فلا محلّ لها . وقال الزجّاج وابن درستويه : إنها في موضع جرّ بحتّي ، وَرُدّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل .

الثانية : جمل أفعال الاستثناء : ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا . فقال السيرافي حال ، إذ المعنى : قام القوم خالين عن زيد . وقال قوم: [٢٤٩] مستأنفة ، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال .

الثّالثة : جملة مذ ومنذ وما بعدهما ، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظّروف ، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب .

[الحال المركبة]

(ص) : مسألة : وردت منه ألفاظ مركّبةٌ : منها ما أصله العطف كـ (شغر)

---

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) قطعة من بيت لجرير . وتمامه :

• وما زالت القَتْلى تَمُجُّ دماءها بدجلة . . . . . •

وفي ديوانه ٤٥٧ :

• وما زالت القتلى تمور دماءها •

وانظر الخزانة ٤ : ١٤٢ . وفي الدرر ١ : ٢٠٧ : « تعج » بالعين .

وشذر ، ومذر ، وأخول أخول ، وحيث بيث ، وبيْت بيْت . وما أصله الإضافة كبادئ بدء ، وأيادي سبأ . فقال قوم : مبنية كخمسةَ عَشَرَ . وقوم : مركبة تركيب الإضافة ، وحذف التّنوين من الثاني للإتباع .

(ش) : لما كانت الحال شبيهةً بالظّرف حتى قيل فيها : إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى ، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريـــان كخمسةَ عَشَرَ . وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها ، فمنها : ما أصله العطف نحو : تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ[1] : بمعنى : منتشرين ، وشَذَرَ مَذَرَ بفتح أولهما وكسره بمعنى : متفرقين ،

وأخْولَ أخْوَلَ في قوله :

٩٧٠ – • سِقَاط شِرار القَيْنِ أخْوَل أخْوَلا[2] •

بمعنى متفرّقاً ، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها ، واستخرجوا منها . وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى : مقارباً ، ولقيته كفّةَ كفّةَ[3] بمعنى : مواجهاً .

ومنها : ما أصله الإضافة : كبادئ بَدْء بمعنى : مبدوء بها . وتفرّقوا أيادِي سَبأ بمعنى : مثل أيادِي سَبَأ .

والذي جزم به ابن مالك : أنّ هذه الألفاظ مركّبة تركيب خمسة عشر مبنيّة

---

(١) يفتح أولهما ويكسر .

(٢) لضابيء البرجميّ يصف الثور والكلاب : وصدره :

• يساقِطُ عنه روقُهُ ضارياتها •

وفي اللسان (خول) : « حديد » مكان : « شرار » وفي نوادر أبي زيد ١٤٥ « ضارياتها » بالباء وانظر شذور الذهب ٧٥ . وفي ط : « أحول أحول » تحريف :

(٣) ويقال أيضاً : كفّه لكفّه ، وكفّةً عن كفّةٍ ، أي : كفاحاً . كأن كفّك مَسّت كفّه :

على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عشَرَ ، وهو تضمُّن معنى حرف العطف في القسم الأول ، وشبه [١] ما هو متضمّن له في الثّاني :

وذكر صاحب « البسيط » : أنّها ليست بمبنيّة ، بل مضافة ، وإنما حذف التّنوين من الثاني للإتباع ، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير ، كما أتبع الأول في : يا زيد بن عمرو للثّاني في حركته .

[وجوب ذكر الحـــال]

(ص) : مسألة [٢] : تحذف إلاّ إن حُصر ، أو نُهِيَ عنه ، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ ، أو عن فعله وعامله ، لا المعنويّ عند الأكثر . ويجب إن جرى مثلاً ، أو بيّن نَقْصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ ، أو كان مؤكّداً ، أو نائباً ، أو توبيخاً .

(ش) : الأصل في الحال : أن تكون جائزة الحذف ، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أو مقصوداً حصرها نحو : لم أعِدْهُ إلاّ حَرِضاً [٣] ، أو نائبة عن خبر نحو : ضربي زيداً قائماً أو عن اللّفظ بالفعل نحو : هنيئاً لك ، أو منهيّاً عنه نحو : « لا تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وأَنْتُمْ سُكَارَى » [٤] « وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً » [٥] .

[جواز حذف عامل الحال]

ويجوز حذف عاملِها لقرينةٍ حاليّة كقولك للمسافر : راشداً مهديّاً أي تذهب ، وللقادم مسروراً ، أي رجعت ، وللمحدّث : صادقاً أي : تقول ، أو لفظيّة نحو :

---

(١) ط : « وشبهه » .

(٢) من قوله : « مسألة » إلى قوله : « أو نهي عنه » سقط من أ .

(٣) أ فقط : « حرصاً » بالصاد .

(٤) سورة النساء ٤٣ .

(٥) سورة لقمان ١٨ .

راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ وبلى مسرعاً لمن قال : لم ينطلق [١] ؟ ومنه « بَلَى قَادِرِينَ [٢] » ، أي نجمعها . ويستثنى ما إذا كان العامل معنوياً كالظرف والمجرور ، واسم الإشارة ونحوه ، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر ، فُهِم أم لا ؟ لِضَعْفِه في نفسه ، ولأنه إنما عمل بالنيابة ، والفَرْعُ لا يَقْوَى قُوَّة الأصل ، ولأنّه يجتمع فيه تجوّزان : تنزيله منزلة الفعل ، وحذفه .

وأجاز المبرّد الحذف في الظّرف فقال في قوله :

٩٧١ – • وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [٣] •

إن « مِثْلَهُم » حال ، والتّقدير : وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم .

حذف العامل وجوباً

وقد يجب حذف العامل كأنْ جرى مثلاً كقولهم حَظِيِّينَ بناتِ صَلِفِينَ كَنَّاتٍ [٤] أي : عرفتهم . أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج : أي شيئاً فشيئا نحو : بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً ، أي فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافلاً .

وشرط نصب هذه الحال : أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بثُمّ ، والفاء أكثر في كلامهم .

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها ، ولَفْظَة [٥] : « فسافلاً »

(١) هكذا في النسخ الثلاث بدون استفهام والصواب : ألم بالهمزة .

(٢) سورة القيامة ٤ .

(٣) قطعة من شاهد تقدم ذكره لرقم ٤٢٤ .

(٤) مثل يضرب للرجل عند الحاجة يطلبها ، يصيب بعضها ويعسر عليه بعض : انظر اللسان (حظا) . وفي ط : حظين بنات « صلفين كنات » تحريف . وفي أ : خطيين بنات صلفين كتاب ، تحريف صوابهما في ب واللسان .

(٥) ب ، وط : « وصورة » مكان : « ولفظة » .

ذكرها ابن مالك : قال أبو حيّان : ولم أرها لغيره ، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة ، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل .

ومما التُزِم حذف عامله الحال المؤكّدة ، والنّائبة عن خَبَرٍ ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله ، كهنيئاً مريئاً ، أي : ثبت له ذلك ، والواقعة توبيخاً نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، ألاهياً وقد جَدَّ قرناؤك .

• • •